

قرار رئيس جمهورية مصر العربية  
رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٥

رئيس الجمهورية  
بعد الإطلاع على الدستور ،

وعلى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ،  
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادرة بقرار رئيس  
الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٤ ،  
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء .

قرر

**(المادة الأولى)**

يشكل المجلس التنسيقي المنصوص عليه فى المادة (٥) من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى  
والنقد المشار إليه برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية :

**أولا : أعضاء بحكم مناصبهم**

- |                                   |                            |
|-----------------------------------|----------------------------|
| • دكتور / يوسف بطرس غالى          | • وزير المالية             |
| • دكتور / عثمان محمد عثمان        | • وزير التخطيط             |
| • دكتور / محمود محبى الدين        | • وزير الاستثمار           |
| • دكتور / فاروق عبد الباقي العقدة | • محافظ البنك المركزى      |
| • أستاذ / طارق حسن عامر           | • نائب محافظ البنك المركزى |
| • أستاذ / محمود عبد العزيز محمود  | • نائب محافظ البنك المركزى |

**ثانيا : خبرات عالمية فى الشؤون الاقتصادية والمصرفية والمالية :**

- الأستاذ / عبد الشكور شعلان – ممثل المجموعة العربية فى مجلس إدارة صندوق النقد الدولى.
- الدكتور / محمد العريان – رئيس قسم الشرق الأوسط فى صندوق النقد الدولى سابقا وخبير اعلامى فى السياسات النقدية والمالية .
- الأستاذ / إسماعيل حسن – عضو مجلس إدارة بنك الاستثمار القومى .
- الدكتورة / هبة حندوسة – مدير مركز الدراسات الاقتصادية للشرق الأوسط .
- الأستاذ / عبد الحميد أبو موسى – محافظ بنك فيصل الإسلامى .
- الأستاذ / همام بدر همام – رئيس مجلس إدارة شركة الشرق للتأمين .

**(المادة الثانية)**

يحدد المجلس التنسيقي أهداف السياسة النقدية ، بما يحقق الاستقرار فى الأسعار وسلامة النظام  
المصرفى ، وذلك فى إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة .  
ويتولى رئيس مجلس الوزراء تحديد الموضوعات التى تعرض على المجلس .

**(المادة الثالثة)\***

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ذى الحجة سنة ١٤٢٥ هـ  
الموافق ١٢ يناير سنة ٢٠٠٥ م

(حسنى مبارك)

\* نشر بالجريدة الرسمية العدد " ٣ " الصادر فى ٢٤/١/٢٠٠٥